

الإطار العام

لدراسة حول القوانين الخاصة بعدالة
الأطفال ومدى مواءمتها مع المعايير
الدولية في هذا المجال في المنطقة العربية

الإطار العام

دراسة حول القوانين الخاصة بعدالة الأطفال ومدى مواءمتها مع المعايير الدولية في هذا المجال في المنطقة العربية

أولاً: ملاحظات حول أهداف الدراسة

أن صياغة تشريعات وسياسات وممارسات عملية لتمكين جميع الأطفال من الوصول إلى العدالة يؤدي، بالضرورة، إلى وجود استجابة من قبل أجهزة العدالة الرسمية لمتطلبات وصول الأطفال للعدالة بما ينسجم مع منظومة حقوق الإنسان.

أهداف الدراسة:

- 1- وجود قانون طفل متكامل وكل الاختصاصات المتعلقة بالقوانين الأخرى وتكون في قانون الطفل قانون خاص ولا يلحق بأي قوانين أخرى.
- 2- ضمان وصول جميع الأطفال للعدالة دون تمييز من خلال تعديل التشريعات القائمة ووضع سياسات وممارسات عملية تنسجم مع المعايير الدولية وتحقق مصلحة الطفل الفضلى.
- 3- رصد الثغرات والإخفاقات في أنظمة العدالة الرسمية العربية والتي تحول أو تعرقل وصول الأطفال للعدالة.
- 4- تحسين البيئة القانونية الداعمة لوصول الأطفال للعدالة، من خلال وضع خطط عمل تفصيلية وتوصيات عملية واضحة للحكومات العربية لتبنيها والعمل على تنفيذها ضمن إطار زمني محدد.

ثانياً: النتائج المرجوة من الدراسة:

محاور الدراسة:

- 1- المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في منظومة عدالة الأطفال العربية وسبل توحيدها.

- 2- بناء وتبني نظم وطنية للوقاية والكشف مبكر، و تخصيص موارد بشرية ومالية واضحة.
- 3- تطوير نظام عدالة جنائية صديق للأطفال مبني على حقوق الطفل.
- 4- تطوير برامج التأهيل وإعادة الإدماج على المستوى الوطني للاستجابة لاحتياجات الأطفال ضحايا العنف، الأطفال في خلاف مع القانون، والأطفال المعرضين للخطر.
- 5- تقديم مقترح لبرنامج بناء قدرات مشترك للعاملين مع الأطفال على المستوى الوطني والعربي، بحيث يتم بناء هذا البرنامج وفق الاحتياجات المحددة من السابق ويستهدف (سلطات إنفاذ القانون، النيابة العامة، القضاء، محامين، مراقبي سلوك، أخصائيين اجتماعيين ونفسيين، أطباء شرعيين... الخ).
- 6- ممارسات إيجابية في مجال الموارد المالية والموازنات الصديقة للطفل وبخاصة في برامج الوقاية والتدخل والحماية والتأهيل وإعادة الاندماج.
- 7- تطوير قاعدة بيانات وطنية ذات مرجعية عربية .
- 8- إجراءات حماية الأطفال في حالات الطوارئ.
- 9- استحداث آليات لتقديم الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الطفل، وآليات المتابعة والرقابة
- 10- الأطفال المجردين من حريتهم.

ثالثاً نطاق الدراسة:

ستتناول الدراسة الواقع التشريعي والعملية لكل من:

- 1- الأطفال في خلاف مع القانون.
- 2- الأطفال المحرومون من حريتهم.
- 3- الأطفال المعرضين للخطر.
- 4- الأطفال في وضعية الشارع.
- 5- الأطفال في وضعية هشّة.
- 6- الأطفال ذوي الإعاقة

- 7- الأطفال العاملين.
- 8- الأطفال ضحايا الاتجار والاستغلال الاقتصادي والجنسي.
- 9- الأطفال اللاجئين.
- 10- الأطفال في حالات الطوارئ.
- 11- الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة .

رابعاً منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج العلمي في تحليل القوانين والسياسات المعنية في أنظمة العدالة الرسمية ، ورصد المعوقات التي تحول دون وصول الأطفال للعدالة في المنطقة العربية، واقتراح تشريعات وسياسات تؤدي إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة. هذا، وسيتم تنفيذ هذه المنهجية باستخدام الأدوات التالية:

- 1- جمع بيانات جديدة تتعلق بأرقام وإحصائيات وطنية خاصة بمجموعات الأطفال المذكورة أعلاه (نطاق الدراسة).
- 2- تحليل هذه الإحصائيات وربطها بالظروف الحياتية في الدول العربية.
- 3- عمل مقابلات، استمارات، ومراسلات مع ذوي الشأن من المؤسسات الرسمية والغير رسمية.
- 4- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص.
- 5- تنفيذ لقاءات استشارية مع الخبراء في هذا المجال.
- 6- تشكيل لجان متخصصة ومجموعات عمل حول موضوعات الدراسة من فروع المؤسسة ومن خبراء عرب
- 7- تشكيل مجموعة بؤرية من الاطفال

خامساً: الاطار الزمني المقترح:

2016/1/1 - 2016/12/30